

الأزمة الاقتصادية في بلاد فارس ١٩١٧-١٩١٩

م.م قحطان جابر اسعد التكريتي

جامعة تكريت - كلية التربية

المقدمة:

تعرضت الأمم و البلدان إلى كوارث ومصائب تتسبب في هلاك آلاف البشر وتخریب المدن وعلى نطاق واسع، وخلفت آثار سلبية كبيرة، ومثل هذه الكوارث، الزلازل والفيضانات والأمراض الفتاكة كالطاعون والجذري، وكذلك القحط و الجذب والمجاعات فإنها أصابت جميع الدول، وتركت آثار عميقة في تاريخها، وهذا ما أصاب بلاد فارس، في مدة حكم القاجاريين (١)، وبالتزامن مع بدء الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م-١٩١٨م.

وعدت هذه المجاعة نقطة فاصلة وحدث بالغ الأهمية في حياة الشعوب الفارسية، لأنها كانت بحق إبادة جماعية ساهمت الطبيعة والإنسان بها، فالأولى حبست أمطارها فأوجدت جفافاً و جذبا أهلكت النسل و الضرع، والثانية (الإنسان) والذي تمثل بالهيمنة الاستعمارية من قبل أكبر قوتين دولتين حينذاك، وهما بريطانيا العظمى وروسيا القيصرية.

فقد أشارت المصادر التاريخية المستندة إلى الإحصائيات المحلية إلى أن تعداد السكان في بلاد فارس في بداية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤م) كان يقدر ب ٢٢ مليون نسمة، ولكن مع وقوع البلاد في كارثة اقتصادية حادة، أنخفض عدد سكان البلاد ليصل إلى ١١ مليون نسمة، أي أن البلاد فقدت نتيجة للهلاك الواسع في تعدادها السكاني حدود ٨ إلى ١٠ مليون نسمة، وهذا يعد رقما كبيرا في نظر أي قارئ ويصفه مباشرة بأنه رقما مبالغ فيه، على عكس أدعاءات بعض المؤرخين من الروس والانكليز بأن تعداد بلاد فارس كان قبل الحرب العالمية الأولى يقدر بعشرة ملايين نسمة، وأنها لم تصل إلى ٢٢ مليون نسمة إلا بعد عشرات السنين.

في الوقت التي يؤكد فيه مورغان شوستر (٢) (Morgan Shuster)، أن بلاد فارس لم تحصل على تعداد سكاني واضح خلال ستين عاما، عدا ما اعتمد عليه من تقديرات الأوربيين الذين كانوا مطلعين على أوضاع البلاد الداخلية، وكانت تقديراتهم بين ١٢ مليون نسمة إلى ١٣ مليون نسمة، ولكن حقائق الأمور و حجم الفاجعة التي آلمت ببلاد فارس، قد أفقدت الأخيرة هذه الملايين التي لم تكن تستطع توفير ما يقيتها من غذاء لليوم الواحد.

و يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مرحلة مهمة من تاريخ بلاد فارس، لأنها مست حياة ملايين البشر من سكانها و أهلكت الملايين، و أضرت بالاقتصاد القومي، إذ انعدمت الزراعة و قل الناتج القومي الصناعي و أوقعت خائر فادحة في الثروة الحيوانية، و مع ما ترتب على ذلك من أمراض اجتماعية خطيرة كالسرقة و الرشوة و تفشي الجريمة، إضافة إلى أنها بينت حجم التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لهذا البلد سواء من

بريطانيا أو روسيا صاحبتا المصالح المباشرة في هذا البلد أو غيرها من الدول مثل الدولة العثمانية و ألمانيا وفرنسا

أوضاع بلاد فارس قبيل الحرب العالمية الأولى:

في ١٩١٤م كانت بلاد فارس قد استسلمت لمستقبل مجهول تحت سطوة احتلال أجنبي غير مباشر، خطير للغاية من قبل روسيا وبريطانيا، لذا لم يكن بوسعها أن تبقى بعيدة عن تأثيرات الحرب العالمية الأولى، التي شملت أثارها إلى معظم مناطق العالم، وقد تحولت المناطق الشمالية الغربية و الجنوبية من بلاد فارس إلى إحدى ساحات الحرب المهمة بين الجيش الروسي والبريطاني من جهة و الدولة العثمانية، المتحالفة مع ألمانيا من جهة أخرى، و رسخت اتفاقية ١٩٠٧ المبرمة بين روسيا القيصرية و بريطانيا، و التي نصت على تقسيم بلاد فارس إلى منطقتي نفوذ، إذ وضعت الأقسام الشمالية من البلاد تحت السيطرة الروسية، في حين خضعت المناطق الجنوبية إلى السيطرة البريطانية (٣).

ومع هذا التصادم والتضارب في مصالح كلا البلدين في الاستحواذ على الخيرات والموارد الاقتصادية لبلاد فارس، فقد افرز هذا الصراع بينهما أثاراً سلبية ومباشرة على اقتصاد الدولة، و كذلك انعكس سلباً على القطاع الزراعي، فانخفضت صادرات الفواكه الجافة من سبعين مليون قران عام ١٩١٤م، إلى ثمانية و أربعين مليون قران عام ١٩١٨م، و مس الكساد صناعة وتصدير الجلود بدرجة غير مسبوقة، فانحدر في المدة المذكورة من السبعين مليون قران الى ثلاثة ملايين قران فقط (٤)،

وفي نفس أمدته انخفض إنتاج وسعر محصول القطن، في السوق المحلية والعالمية، وانحدر من ثلاثة وثمانين ألف طن إلى أربعة وعشرون ألف طن، كما انخفض سعره إلى الربع تقريباً، مع تدني في الإنتاج لكثير من المحاصيل الزراعية التي تعتمد عليها البلاد بشكل أساسي، وأوقفت الحكومة دعمها للقطاع الزراعي، وإهمالها لأنظمة الري التي ترفد الزراعة بالمياه اللازمة، للتعويض عن النقص الناجم عن هطول الأمطار سنوياً (٥).

بدايات الأزمة الاقتصادية:

ونتيجة لتلك الأوضاع أنهدمت ودمرت مشاريع الري فتحوّلت بعض القرى الى صحارى مهجورة، و أشدّ الصراع بين العاصمة و الأقاليم، و كذلك الصراع بين العشائر فيما بينها، و اضطر الفلاحون إلى أن يهجروا أراضيهم أما بسبب الحروب الأهلية المفتعلة، أو بسبب قسوة الضرائب، و ان يقل الإنتاج الحبوب الضرورية ويندر الطعام وتشهد بلاد فارس مجاعة فعلية عام ١٩١٧م عمت الحضر والريف واصبحت لحوم الحيوانات احد مصادر الغذاء و هلك ربع سكان الريف بولاية طهران وحدها (٦).

وتراوحت أعداد الموتى ما بين مائة ومائة وخمسين فردا يوميا وارتفع ثمن الخبز من اثنا عشر مرة إلى خمسة عشر مرة ولم ينج من المجاعة سوى مقاطعتي كيلان ومازندران الواقعتين في شمال البلاد و الغنيتين بالحبوب والخضروات وذلك لتمتعها بتساقط كميات كافية من الأمطار و توفر مقومات الزراعة فيها،و لان تربتهما من أخصب مناطق العالم، و لم يكن الوضع المالي أفضل من الوضع الغذائي لان الضرائب ، قد قل تدفقها نتيجة لانخفاض الصادرات الزراعية و المنتجات الصناعية و خاصة صناعة السجاد و المفروشات،و كذلك نفوق المواشي و الأبقار بسبب الإهمال و تفشي الأمراض،و التي كانت تصدر مع كثير من المنتجات الغذائية الحيوانية، فهددت خزينة الدولة بالإفلاس حتى أن الحكومة عجزت عن تسديد الرواتب والأجور الشهرية وبالتالي انخفضت نسبة الواردات من الخارج إلى الثلث تقريبا سنة ١٩١٧م (٧).

واضطرت الحكومة القاجارية، للاستدانة من بريطانيا من جديد حتى وصلت ديونها خلال الحرب العالمية الأولى إلى سبعة ملايين جنيه إسترليني فضلا عن فوائد تلك الديون و التي بلغت نحو مليون جنيه و على ذلك تعهدت الحكومة بدفع ربع دخلها أقساطا لديون لندن وحدها (٨).

ومن الملفت للنظر أن بلاد فارس في تلك الفترة كانت تحت السيطرة البريطانية،وان الأخيرة عملت على تعميق الأزمة و عدم المساهمة الجدية في معالجتها ،لأن بريطانيا كانت تهدف إلى أضعاف البلاد لكي تبقىها تحت هيمنتها الفعلية،حتى أنها كانت تمتنع عن صرف الأموال المستحصلة من إنتاج و تصدير النفط ،الذي كان ينتج بشكل جيد (٩).

إذ قدر إنتاج النفط في بلاد فارس سنة ١٩١٣م بحدود ٨٠ ألف طن سنويا، ثم ارتفع إلى مليون و مائة ألف طن في عام ١٩١٧م، والذي تسيطر عليه شركة الانكلو- فارسية البريطانية،و الذي قال عنه المؤرخ البريطاني المعروف برونال لندن (Pronal London) (في بداية الحرب العالمية الأولى: ((أن السائل الأسود المتدفق من حقول بلاد فارس، سيكون يوما ما الدم اللازم لوجودنا أحياء)) (١٠).

كانت مراسلات حكام الأقاليم إلى الحكومة المركزية في أواخر عام ١٩١٧م تبين مدى تفاقم الأوضاع في أقاليمهم، إذ بينوا في تلك المراسلات مدى تردي الأوضاع الناجمة عن القحط والغلاء الذي عصفت بمناطقهم وإنهم بحاجة إلى معجزة من الحكومة المركزية لحل هذه المشكلة ، لا سيما أن الإمكانيات و الصلاحيات الممنوحة لهم غير كافية و قادرة على إدارة هذه الأزمة الكبيرة (١١).

ومرت البلاد في تلك المدة بنوع من الفوضى و التفكك ،فالحكومة المركزية بدا ضعف أدائها تجاه الأزمات، و قد تقاسم حكام الأقاليم ورؤساء العشائر حكم البلاد ،و لا وجود للقوانين و الأنظمة ، وكان الإنسان معرضا للسرقة و النهب و القتل،و أنعدم الأمن في الطرقات الخارجية إلى الحد الذي لو أراد فيه الشخص السفر من طهران إلى مشهد،(١٢) في الشمال الشرقي، كان عليه المرور بالأراضي الروسية ، لكي يتجنب المرور في الطرقات المليئة باللصوص ،و لكي يستطيع الوصول من طهران إلى خوزستان، في الجنوب الغربي من البلاد كان لزاما عليه المرور في أراضي الدولة العثمانية و بلاد الرافدين (العراق) لكي يصل إلى هناك(١٣).

لم تكن مدن الجنوب بمنأى عن هذه الأزمة التي ضربت طهران ومدن الشمال و الغرب،فمثلا مدينة شیراز الواقعة في جنوب البلاد و البالغ تعدادها آنذاك (٥٠,٠٠٠) نسمة كانت قد فقدت خمس سكانها ،إذ مات منهم نحو (١٠,٠٠٠) نسمة(١٤). ولم يسلم من هذه الأزمة حتى البريطانيون و الهنود ،الذين أصيبوا بمرض الأنفلونزا القاتلة ، و قدرت نسبة الإصابة في صفوفهم بحدود ٢% ، في حين كانت نسبة الإصابة في مدينة شیراز ١٨%(١٥) .

كان لحاكم شیراز الأمير عبد الحسين فرمان فرما دورا فاعلا في دعم الجهود المبذولة للحد من القحط و الغلاء ، من خلال دعوته لجمع المساعدات ، أو من خلال تبرعه بمبلغ (٤٠,٠٠٠) ألف تومان(أي مايعادل ١٨,٠٠٠ دولار) و أشرفه المباشر على أوضاع السوق،و تعاونه مع المؤسسات التبشيرية الأمريكية و التي دخلت إلى بلاد فارس،قبل ثلاثة عقود تحت غطاء المساعدات الإنسانية الخيرية ، و من أعماله في سبيل السيطرة على الأوضاع في البلاد قيامه بجملة أجراءات، منها وضع خطة و بأشرافه المباشر لغرض توزيع مادة الطحين على الأفران في شیراز، و معاقبة المتلاعبين بقوت الشعب ،مثل غلقه لأفران و محلات التجار الاحتكاري حسين كربلائي و معاقبته بالجلد أمام أنظار عامة الناس(١٦) .

وفي الشمال الغربي من البلاد(إقليم كردستان)، فكانت الحالة أسوأ من مثيلاتها في المدن الأخرى،فالقحط و الجذب ضرب المنطقة بشدة،و تسبب في قلة المواد الغذائية،مما أدى إلى نقص حاد في مادتي الحنطة و الشعير و بالتالي نقصا في مادة الطحين،لذلك أضطر أصحاب الأفران إلى إغلاق أفرانهم و شح الخبز بشكل كبير ،في وقت كان الروس يعمدون إلى شراء الشعير كأعلاف إلى خيولهم من المدن الفارسية ،بدلا من جلبها من المناطق الروسية المحاذية لبلاد فارس،لتنعرض قوافلهم إلى السلب و المخاطر، و هذا ما زاد من تفاقم الأزمة (١٧) .

و ما إن حل شتاء عام ١٩١٨ م، حتى ازدادت الأمور سوء، وبدأ الجوع يزداد مع نقص الغذاء، وهطول الثلوج، والبرد القارس يحصد أرواح الناس الفقراء المعدمين، ففي العاصمة طهران وخلال أسبوع واحد هلك ٥١ شخصا، وفي مدينة قم حصدت الثلوج أرواح ٤٦ شخصا، وفي أصفهان وسط البلاد بلغ عدد الوفيات ٤٠ شخص (١٨).

وازداد عدد الوفيات، ليصبح في الخامس في شباط ١٩١٨ م، وحسب ما جاء في جريدة رعد الصادرة في طهران بحدود ٢٥٠ شخصا أسبوعيا أي بمعدل ٣٦ شخصا كل يوم (١٩).
و يصف فرنسيس وايت القنصل الأمريكي في بغداد زيارته إلى إيران في نيسان ١٩١٨ م مشاهداته عن مظاهر القحط والموت بقوله: ((أنا شاهد مواطنين يجمعون أعشاب يابسة ونباتات متنوعة لغرض تناولها وكانوا يتهافون لغرض الحصول عليها))، وحتى أولئك الذين يملكون بعضا من النقود، فأنهم لم يكن بمقدورهم العثور على مواد غذائية لشرائها. (٢٠).

كانت البلاد تنتظر تحسن الأوضاع مع انتهاء فصل الربيع، وبدء موسم الحصاد وجمع الغلات كي تزيد المحاصيل الزراعية، وتحل بعض من أزمة القحط الضاربة في البلاد (٢١).
وقدرت القنصلية الأمريكية في طهران، بأن في العاصمة وحدها (٤٠) ألف شخص في حالة موت وفقر، وإن الناس بدأت لا تحصل على قوتها، وإن جثث الموتى بدأت واضحة في شوارع العاصمة مع زيادة في معدل السرقات والنهب والقتل (٢٢).

وكذلك في مدينة همدان (٢٣)، كانت آثار المجاعة واضحة، وإن المتنفذين وأصحاب الأموال لم يكونوا مستعدين لتقديم يد المساعدة للفقراء والمحتاجين، بل يسعون إلى الربح الفاحش من خلال بيع الغلات والمحاصيل الزراعية إلى البريطانيين، مما أعطى الفرصة لظهور طبقة من تجار الأزمات والاحتكاريين (٢٤).

في مايس ١٩١٨ م اشتد القحط والجوع في كل أرجاء البلاد مما أدى إلى استقالة الحكومة لعجزها في مواجهة الأزمة، وفي تقرير مؤرخ بـ الرابع عشر من مايس ١٩١٨ م، يصف القحط والجوع، بأنه وصل إلى حد أهلك المئات من البشر وتسبب في انتشار مرض التيفوئيد وانعدام الأمن واستفحال ظاهرة السرقة والنهب (٢٥).

و في حزيران ١٩١٨ م تدهورت الأوضاع نحو الأسوء، إذ قامت المظاهرات والتمردات ضد حكومة (وثوق الدولة) (٢٦)، الذي كان كل همه إرضاء البريطانيين، على حساب مصالح البلاد العليا، في وقت كان جل مسعاه هو عقد اتفاقية مع بريطانيا، وتساعد نشاط بعض القوى السياسية المعارضة، وتمثل من خلال الاحتجاجات المقدمة إلى نواب المجلس الوطني ل طرحها في اجتماعاته الدورية، أو عن طريق التظاهرات المعادية للحكومة، والتي غالبا ما كان يقودها رجال الدين، متعللين بالأوضاع الاقتصادية السيئة، مما اضطر الحكومة إلى إعلان حالة الطوارئ في البلاد (٢٧).

تدابير الحكومة الفارسية لمعالجة الأزمة:

عينت الحكومة الفارسية شخصيات أجنبية ذات خبرة في المجال الاقتصادي مثل الاقتصادي البلجيكي مسيو إل موليتور (L.Moletor) (٢٨)، وذلك للعمل على الاستفادة من خبراتهم، في إدارة و معالجة الأزمات الاقتصادية، لا سيما أن حكومات بلاد فارس قد دأبت و منذ سنين على استقدام الخبراء البلجيكي و الألمان و الأمريكيان و غيرهم، لخبرتهم في المجال الاقتصادي آنذاك (٢٩).

ورغم وقوع بلاد فارس، بين بلدين يقعان تحت السيطرة البريطانية، وهما الهند والعراق اللذان لم يشهدا أزمة اقتصادية وكانا في وضع اقتصادي جيد وتتوفر فيهما موارد ومحاصيل زراعية متنوعة، إلا أن بريطانيا لم تقدم على استيراد الحبوب، والغلات الزراعية بسبب صعوبات النقل وانعدام الأمن في الطرق الخارجية، والاهم من ذلك أن بريطانيا كانت تعمل على تأمين غذاء ومستلزمات جنودها بالشراء والاستيلاء عليها من بلاد فارس، و لم تعط أهمية لمجاعة وهلاك آلاف من البشر، ولم تعمل على دفع الحكومة الفارسية على سد النقص الحاد من المواد الغذائية من خلال الاستيراد من دول الجوار أو الدول الأخرى المصدرة. (٣٠).

ومقابل هذا التدهور في القطاع الزراعي ، فان بريطانيا كانت تشجع على زراعة وتصدير الأفيون والحشيش، وخاصة إلى العراق، لأنها تعد تجارة مربحة لها، وعاملا لإضعاف شعوب المنطقة و بالتالي إحكام السيطرة على هذه البلدان، وأصبح انتشار وتعاطي الأفيون بين طبقات الشعب المعدمة سببا آخر في تفاقم الأزمة في بلاد فارس (٣١).

كان مجمل النشاط الاقتصادي لبلاد فارس ، وخاصة التبادل التجاري الخارجي، كان مقتصرًا على روسيا و بريطانيا بشكل خاص، و يؤلف ٩٠% من المبادلات التجارية، ثم أعتمد بعد ذلك على بريطانيا نتيجة لانحسار النفوذ الروسي في البلاد بعد قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا سنة ١٩١٧ (٣٢).

قامت لجنة المساعدات الغذائية برئاسة مدير الكمارك في بلاد فارس ويعاونه أحد الموظفين الأكفاء بجمع بعض المحاصيل الزراعية مثل الحنطة والشعير ،والقيام بتوزيعها على المواطنين المعدمين ،كإجراء للتخفيف من حدة القحط والجوع ، و الإيعاز إلى كبار الملاكين والإقطاعيين بضرورة ضخ كميات من الحبوب الغذائية إلى الأسواق وبأسعار مخفضة لغرض مواجهة الأزمة والحد منها ، ولكن كبار الملاكين كانوا يتخوفون من الإقدام على هكذا إجراءات، لان القوات البريطانية كانت تعتمد في جمع المحاصيل الغذائية من الأسواق والمخازن التجارية، واحتكارها لتمويل جيوشها المحتلة وإدامة عملياتها العسكرية (٣٣).

تركت الحرب العالمية الأولى آثار سلبية على الوضع الاقتصادي في بلاد فارس ، فقد شارك الجنود الأجانب المتحاربين (الانكليز والروس) الفلاح الفارسي في خبزه ، و نتيجة لذلك ارتفعت أسعار المواد الضرورية بصورة مذهلة ، ووصل سعر القمح في أنريجان (٣٤)، التي كان يطلق عليها (سلة الخبز بالنسبة لبلاد فارس) قد ارتفع بمقدار عشرين ضعفا (٣٥).

وإزاء هذه الأوضاع المتردية اضطر آلاف من العمال والفلاحين الفرس، إلى الهجرة إلى العراق للعمل في المنشآت العسكرية وغيرها من المؤسسات البريطانية هناك، و قد أفادت منهم بريطانيا في سد بعضا من النقص في الأيدي العاملة في معسكراتها (٣٦) . و قد وصف المؤرخون حالة البلاد حينذاك بأوصاف مأساوية كثيرة، ومنها: ((إن ما أصاب بلاد فارس من أضرار مادية وبشرية قد تجاوز حجم ما أصابها على يد المغول في حينه)) (٣٧).

و نتيجة للخراب الاقتصادي الذي عم البلاد اضطرت الحكومة الفارسية إلى الاستدانة المالية من الدول الغربية و بخاصة بريطانيا ، لمعالجة إفلاس الخزينة و إصلاح الأوضاع الاقتصادية و إنهاء حالة الغلاء و القحط، حتى وصلت ديون بلاد فارس خلال الأزمة الاقتصادية إلى أرقام تعذر بها على الحكومة أن تتمكن من الإيفاء بمواعيد السداد مما ضاعف من تلك الديون ، و أصبحت الحكومة عاجزة عن حل هذه المعضلة، في خست به البلاد الداعم السابق لاقتصادها ، روسيا القيصرية، التي خرجت من دائرة التأثير السياسي الاقتصادي المباشر بعد قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية في عام ١٩١٧م (٣٨).

قامت الحكومة بإجراءات اقتصادية جديدة للحد من الأزمة المتفاقمة، و ذلك عبر التحرك على التجار و مطالبتهم بالمزيد من الدعم نحو تنشيط الأسواق من خلال ضخ كميات من المواد الغذائية و ضبط الأسعار ، لغرض التقليل من الأزمة . (٣٩) .

ولكن التجار لم يقدموا على خطوات جدية تساعد في الحد من الأزمة و إنهاؤها لأنهم الرابع الأول من أية أزمة مع هكذا إجراءات، فهم المستفيد الأول من حالة الغلاء التي تؤمن لهم الربح الواسع و تقوي من نفوذهم كطبقة مهيمنة على مقاليد السلطة في البلاد (٤٠).

ومن المشاكل الأخرى التي عقدت الأزمة هي لجوء آلاف المواطنين إلى مناطق شمال غرب فارس ، و غاليبيتهم من المسيحيين الفارين من الدولة العثمانية ، و يقدر عددهم (٢٥٠,٠٠٠) (لاجئ استوطنوا مدن سلماس و خوي (الواقعة في إقليم أنريجان) و بحدود (٣٠,٠٠٠) لاجي في مدينة أرومية ، و قد استوطنوا في معسكرات أقامتها القوات البريطانية، و لكن هذه المعسكرات كانت تعاني من مصاعب عده منها قلة المأكل و الملابس و انعدام وسائل التدفئة، وخاصة مع حلول فصل الشتاء البارد جدا (٤١) .

ومن جانب آخر قامت لجان المساعدة ، والمشكلة من قبل الهيئات البريطانية والأمريكية، بمسؤولية تقديم المساعدات ،فمثلا قامت لجنة المساعدة الأمريكية بتبني مسؤولية ودعم وإمداد (٣،٠٠٠) من أهالي همدان ، في حين تبنت بريطانيا مسؤولية حماية ودعم (٤٠،٠٠٠) من أهالي باكو ، الأمر الذي أدى إلى التخفيف من حدة تلك الأزمة الخانقة وصولا إلى نهايتها تدريجيا(٤٢).

نهاية الأزمة:

في عام ١٩١٩م كانت الحكومة الفارسية، قد تمكنت من الأزمة نسبيا، واستطاعت أن تخفف الأزمة التي بدأت بوادر انفراجها ، فعمدت إلى المناورة في نقل المحاصيل والحبوب الغذائية من منطقة إلى أخرى لإيجاد حالة توازن في توزيع الثروات ، والمواد الغذائية ، فمثلا عمدت في شباط ١٩١٩م إلى إيصال (٧٥٠) طن من مادة الرز إلى تبريز (عاصمة إقليم أذربيجان في الشمال الغربي من البلاد)، و(٣،٥٠٠) طن من نفس المحصول إلى إقليم مازندران الواقع في جنوب سواحل بحر قزوين(٤٣).

ولجأت الحكومة الفارسية وكإجراءات عاجلة إلى فتح عشرين مخبرا لتجهيز المواطنين بالخبز وبأسعار مخفضة للحد من ظاهرة الجوع والهلاك، وعملت المنظمات والجمعيات المحلية إلى دعم قطاعات الشعب بالأموال الخيرية وبعض السلع الضرورية لوقف حالة التدهور في الأوضاع المعيشية، ولكن بقي ما قدمته الحكومة والجمعيات الخيرية ضئيلا قياسا إلى حجم المجاعة والكارثة، في وقت كان النظام الإداري للبلاد تسوده الفوضى، وانتشار الفساد والرشوة(٤٣).

لكن معالجة الحكومة للأزمة لم تكن بالمستوى المطلوب، إذ كانت ميزانية البلاد تعتمد على موارد النفط و التي تتحكم بها بريطانيا،و البالغة في عام ١٩١٩م، نحو ١٤٣ مليون قران ٢٨% منها للإنفاق على مكافحة المجاعة في البلاد، و٦٥% مخصصة للإنفقات العسكرية البريطانية في المنطقة ، و ٧% للإنفاق على النشاطات الدبلوماسية البريطانية في البلاد ،و لكن ما صرف من مبالغ لمعالجة الأزمة لا يتجاوز ٢% من تلك الميزانية(٤٥) .

في نيسان ١٩١٩ م بدأت الأوضاع بالتحسن في العاصمة طهران وباقي المدن، و قل عدد الوفيات ،ليصبح عدد سكان طهران (٢٠٠،٠٠٠) مائتان ألف نسمة، (كان تعداد سكان العاصمة طهران في عام ١٩١٧م بنحو ٣٥٠-٤٠٠ ألف نسمة)، مع توفر المواد الغذائية ،وسيطرة الحكومة على مقاليد الأمور ، و انحسار الأمراض(٤٦).

تحسن الأوضاع في ١٩١٩م:

في تقرير للقنصل الأمريكي في طهران وآلف . ايج ، بادر (Wolf H. Bader) في السابع من تشرين الأول ١٩١٩ ، ووصف فيه التغيرات الكبيرة في الوضع الاقتصادي للبلاد ، إذ تمت السيطرة الحكومية على الموارد والغلات الزراعية، وتوفرها بشكل أفضل وكاف، وتجهيز الولايات المتضررة بما تحتاجه من مواد غذائية وموئ ، وتعد هذه المعطيات إشارة واضحة على بداية النهاية للارزمة الاقتصادية في البلاد(٤٧) .

تورد لنا المعلومات عن تعداد السكان في سنة ١٩١٩ م ، أنه بسبب الأزمات الاقتصادية من غلاء وقحط وأمراض فان عشر ملايين نسمة قد فارقوا الحياة على عكس ادعات بعض المؤرخين من الروس والبريطانيين الذين ذكروا بأن تعداد بلاد فارس كان قبل الحرب العالمية الأولى يقدر بعشرة ملايين نسمة. (٤٨)

وهذا يعني ووفق أدعائهم بأن سكان البلاد قد هلكوا جميعا وهذا مغاير للغة الأرقام ، مما أعطى مصداقية للإحصائيات التي أوردها المؤرخون الفرس و المحايدون من المؤرخين الغربيين .

و تفيد بعض المصادر أن توزيع الوفيات كان على النحو الآتي: ٢٥% من مراكز المدن، ٢٥% من القصبات والمدن الصغيرة، ٥٠% من القرى و الأرياف(٤٩) .

لقد أدت هذه الأوضاع فيما بعد إلى زعزعة الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، وعملت على ضعف الدولة القاجارية، وفتح الطريق لإزالة النظام السياسي بد ازدياد التغلغل الأجنبي في مفاصل الدولة، و صعود قوى سياسية وعسكرية جديدة استطاعت أن تتسلم مقاليد الحكم في البلاد، وهذا ما عمل عليه رضا خان بانقلابه العسكري المعروف ب (انقلاب حوت) في عام ١٩٢١ م ، وإرساء حكم الأسرة البهلوية في بلاد فارس، حتى عام ١٩٧٩م(٥٠) .

الختام :

وهكذا يتبين لنا كيف عملت السياسات الاستعمارية لكل من روسيا القيصرية و بريطانيا على إنهاك و تدمير اقتصاد البلاد ،و بمؤازة مع تدهور الزراعة و انحسار الأمطار ،و لان الاقتصاد الفارسي كان معتمدا على النفط الحديث الإنتاج ، و المسيطر عليه من قبل شركات النفط البريطانية،و انعدام الوعي الثقافي و الصحي، كل هذه العوامل تسببت في أوسع كارثة بشرية عرفها القرن العشرين ، و ذهب ضحيتها عشرة ملايين نسمة أي ما يعادل أكثر من ربع سكان البلاد.

ووصفها المؤرخين الفرس بأنها أضخم فاجعة من الهولوكست،تلك المذبحة التي ادعى الغربيين أن ضحاياها كانوا بحدود ستة ملايين نسمة، ، وفي الوقت الذي قدرت فيه خسائر الحرب العالمية الأولى البشرية بحدود تسعة مليون نسمة،و يتناسى و يتجاهل المؤرخين الغربيين بقصد أو غير قصد ما تعرضت له المجتمعات الإسلامية و العربية من ماسي وويلات وكوارث اغلبها كانت من صنع وفعل السياسات الاستعمارية الغربية.

لذلك يعد هذا الرقم(عشرة ملايين) رقما عاليا إذا ما قورن مع تلك الإحصائيات،وكان بحق إيادة جماعة للجنس البشري،وحدثا فاصلا في تاريخ البلاد،استحق بجدارة أن يبحث و يكتب عنه،رغم قلة مصادره بسبب احتكار الغربيين لأغلب المصادر و الوثائق التاريخية لان هكذا مواضيع تمس سمعة الدول الغربية التي أذاقت البلدان التي وقعت تحت هيمنتها و(استندمارها)، الفقر و الجوع و سلبت إرادتها قبل ثرواتها .

و هنا و بكل تواضع من حقنا أن نثبت دعوة لكل مؤرخينا و كتابنا لان يهتموا بكذا مواضيع و إثارتها للبحث التاريخي الموضوعي الأكاديمي،وإزالة الغبار عن كثير من الأحداث المهمة في تاريخنا،و الابتعاد عن البحوث التقليدية في عرض الشخصيات و الحوادث و الله من وراء القصد.

الهوامش:

- ١- القاجاريون: رغم اختلاف المؤرخين في أصلهم إلا أنهم من سلالة قاجار نوبار احد أمراء المغول و هم إحدى القبائل التركية السبعة و كانوا يقطنون شمال أذربيجان و مازندران، و كانوا على المذهب الشيعي، و قد قدموا مساعدات قيمة للصفيين، مكنتهم من فرض سيطرتهم على أذربيجان أولاً، ثم على كل بلاد فارس في القرنين الخامس عشر و السادس عشر، و قد حكم السلالة القاجارية سبعة حكام أولهم أغا محمد خان (١٧٤٢-١٧٩٧)، وأهمهم ناصر الدين شاه (١٨٤٨-١٨٩٦)، و آخرهم أحمد شاه (١٩١١-١٩٢٥). انظر: كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، تعريب: نبيه أمين فارس، منير بعلبكي، ط ١٠، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٤، ص ٦٥٦.
- ٢- مورغان شوستر: رجل إدارة و اقتصاد، أمريكي الجنسية كلفته الحكومة القاجارية، بإصلاح الأوضاع الاقتصادية للبلاد، بدأ بداية حسنة في عمله ولكن عارضته كل من روسيا و بريطانيا، و رفضت مهمته تلك، و اضطر لمغادرة البلاد بعد التهديد الروسي الشهير باجتياح بلاد فارس و احتلالها ما لم تقم الحكومة بطرد الخبراء الأجانب من أراضيها. انظر: Robert A. McDaniel, The Shuster Mission and the Persian constitutional revolution, Minnesota, 1974, p.126.
- ٣- راغب السرجاني، الموسوعة الميسرة في التاريخ الإسلامي، ج ٢، ط ١، مؤسسة أقرا للنشر و التوزيع و الترجمة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٥٨.
- ٤- آمال أسبكي، تاريخ إيران بين ثورتين (١٩٠٦-١٩٧٩)، مجلة عطاء المعرفة، الكويت، السلسلة ١٩٩٩، ٢٥٠، ص ١٧.
- ٥- أحمد سيف، اقتصاد نساجي در إيران، مجلة روشنكري، تهران، شماره ٣٩٦، سال ١٣٨٠، ص ٣.
- ٦- محمد علي همايون كاتوزيان، اقتصاد سياسي إيران از مشروطيت تا بايان سلسله بهلوي، جاب چهارم، نشر مركز، تهران، ١٣٧٣، ص ٦٤.
- ٧- سيد جلال الدين مدني، تاريخ سياسي معاصر إيران، جلد أول، دفتر انتشارات إسلامي، تهران، ١٣٧٧، ص ١٢.
- ٨- محمد علي همايون كاتوزيان، المصدر السابق، ص ١١٨.
- 9- Malcolm E. Yapp, 1900-1921: The last years of the Qajar Dynasty "Twenties century Iran", London, 1977, p.14.
- ١٠- أحمد سيف، المصدر السابق، ص ٦.
- ١١- ناصر تكميل همايون، تحولات سياسي إيران در دوره قاجارية، انتشارات مركز إسناد انقلاب إسلامي، تهران، ١٣٧٩، ص ١٧٥.
- ١٢- مشهد أو طوس قديما و تقع في الشمال الشرقي لإيران، من كبريات مدن إيران و من أعظم مدن خراسان، فتحت في أيام الخليفة الثالث عثمان بن عفان (رض)، فيها الكثير من الآثار و المزارات و المقامات و أهمها مرقد الإمام علي بن موسى الرضا و مشهده الذي به سميت مشهد مشهدا و تعد من المدن الزراعية المهمة يراجع: علي رزم آراء، جغرافية إيران السياسية، مركز البحوث و المعلومات، سلسلة الكتب المترجمة ١٧، بغداد، ١٩٨١، ص ١٨٤.
- ١٣- مذكرات شاه إيران المخلوع محمد رضا بهلوي، ترجمة مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة ٣٠، جامعة البصرة، ١٩٨٠، ص ١٩.

- ١٤- سيد جلال الدين مدني، المصدر السابق، ص ٧٨ .
- ١٥- جميل قوزانلو، تاريخ نظامي إيران، جلد دوم، انتشارات فرانكلين، تهران، ١٣١٠، ص ٩٣ .
- ١٦- رضا داد درويش، دخالت انكليس و روس در ايران، انتشارات زرین، تهران، ١٣٧٩، ص ١٣٦ .
- ١٧- باقر عاقلی، خاندان حكومتكر ايران (قاجارية-بهلوية)، جاب أول، كتابخانه ملي ايران، تهران، ١٣٨١، ص ١٤٧ .
- ١٨- ناصر تكميل همایون، المصدر السابق، ص ١٨٣ .
- ١٩- عبد الله بهرامي، خاطرات عبد الله بهرامي از آغاز سلطنت ناصر الدين شاه تا أول كودتاه، انتشارات فرانكلين، تهران، ١٣٦٣، ص ٧٤ .
- 20- Nikke R.Keddie, the Iranian power structure and social change 1800-1969, International Journal of Middle East studies, Vol,2, No,1, 1979, p.15.
- ٢١- محمد علي همایون كاتوزیان، المصدر السابق، ص ١٣٨ .
- ٢٢- رضا داد درويش، المصدر السابق، ص ١٥٤ .
- ٢٣- همدان: من مدن غرب ايران المهمة، وقعت بها معركة نهاوند الشهيرة وبها آثار تاريخية كثيرة مثل مرقد العالم ابن سینا، وتشتهر بالزراعة و صناعة السجاد الفاخر، وهي من المراكز العلمية و الحضارية، تشتهر بكونها مناطق جبلية وبها غابات، يقدر سكانها في عام ١٩٨١ م، حوالي مليون نسمة، سكانها من الفرس و الأكراد و اللريين. راجع: علي رزم آراء، المصدر السابق، ص ٣٤٦ .
- ٢٤- آمال ألسبكي، المصدر السابق، ص ١٢٦ .
- ٢٥- سير برسي سايكس، تاريخ نكاري بلاد فارس، ترجمت غلامعلي وحيد، انتشارات مالكيان، لندن، ١٩٢١، ص ٥١٦ .
- ٢٦- وثوق الدولة: هو الميرزا حسن خان، من مواليد ١٨٧٥م، درس آداب اللغة الفارسية و اللغة العربية، وتعلم اللغة الفرنسية، عمل في بداية شبابه في إقليم أذربيجان، و لنزاهته و إخلاصه فقد منح لقب وثوق الدولة من قبل ناصر الدين شاه، في عام ١٨٩٥م، لعب دورا هاما في إقرار الثورة الدستورية في عام ١٩٠٥، و انتخب نائبا لرئيس أول مجلس نيابي في البلاد، في عام ١٩١٩ أصبح رئيسا للوزارة، و يعد من اشد المؤيدين للنموذج البريطاني في بلاد فارس، و عقد اتفاقية ١٩١٩ التي حصلت بها بريطانيا على حق الوصاية على بلاد فارس، غادر البلاد في عام ١٩٢١ بعد إعفائه من منصبه و استقر في لندن و باريس، في عام ١٩٢٦ عاد للبلاد و أصبح نائبا في البرلمان و وزيرا، توفي في طهران عام ١٩٣٠، و دفن في مدينة قم. باقر عاقلی، نخست وزیران ايران از مشروطه تا انقلاب إسلامي، جاب دوم، جابخانه علمي، تهران، ١٣٧٤، ص ٢١٣ .
- ٢٧- حسين جودت، از صدر مشروطيت تا انقلاب سفيد، انتشارات أمير كبير، تهران، ١٣٤٨، ص ٣٩ .
- ٢٨- باقر عاقلی، خاندان حكومتكر ايران (قاجارية-بهلوية)، ص ١٨١ .
- ٢٩- سير برسي سايكس، المصدر السابق، ص ٥٢٧؛ طلال مجنوب، ايران من الثورة الدستورية حيى الثورة الاسلامية ١٩٠٦-١٩٧٩، دار ابن رشد، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٤٥ .
- ٣٠- رضا داد درويش، المصدر السابق، ص ١٦٩ .

- ٣١- جهاد صالح العمر، دور البريطانيين و الفرس في انتشار مادة الأفيون في أسواق البصرة ١٩١٦- ١٩٢٦، مجلة دراسات إيرانية، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، المجلد الأول، العدد الثاني و الثالث، ١٩٨٨، ص ٥٨.
- ٣٢- حسين جودت، المصدر السابق، ص ١٠٩.
- ٣٣- عبد الله بهرامي، المصدر السابق، ص ٨٩.
- ٣٤- أذربيجان: إقليم يقع في الشمال الغربي من إيران ويقع القسم الشمالي منه خارج إيران (وهو الآن يشكل جمهورية أذربيجان المستقلة عن الاتحاد السوفيتي المنحل)، ويعد من المراكز النفطية و الصناعية المهمة في العالم، مركزه مدينة تبريز التاريخية، يشتهر بزراعة الفواكه و المحاصيل الزراعية الأساسية، يسمى سلة الخبز الإيراني لاعتماد الاقتصاد الفارسي عليه، و أذربيجان مركز كل الحركات التحررية الاندية المناوئة على مر التاريخ ضد الحكومات القاجارية و البهلوية. ينظر: ستر ويف، جغرافية الاتحاد السوفيتي، دار التقدم، موسكو، ١٩٦٩، ص ٧٢.
- ٣٥- تورج أتابكي، أذربيجان در إيران معاصر، انتشارات طوس، تهران، ١٣٧٢، ص ٥٥.
- ٣٦- أسعد محمد زيدان الجواري، سياسة إيران الخارجية في عهد أحمد شاه ١٩٠٩-١٩٢٥، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، البصرة، ١٩٩٠، ص ١١٧.
- ٣٧- اسعد محمد زيدان الجواري، المصدر نفسه، ص ١٧٢.
- ٣٨- فوزية صابر محمد، إيران بين الحربين العالميتين تطور السياسة الداخلية ١٩١٨-١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٨٦، ص ٧٩.
- ٣٩- سير برسي سايكس، المصدر السابق، ص ٣١٢.
- ٤٠- احمد كسروي، تاريخ مشروط إيران تاريخ هيجدة سالة أذربيجان، جلد دوم، مؤسسة مطبوعات أمير كبير، تهران، ١٣٣٣، ص ١٥٩.
- ٤١- تورج أتابكي، المصدر السابق، ص ٧٤.
- ٤٢- ناصر ملكي، آراء و عوامل سقوط إيران، انتشارات مركز، تهران، ١٣٣٦، ص ٣٨.
- ٤٣- عبد الله بهرامي، المصدر السابق، ص ١٢٣.
- ٤٤- مجد قلي خان، واقعة نسل كشي، مجلة بهارستان، تهران، شماره ٧٢، سال ١٣٨٣، ص ٢٣.
- ٤٥- تورج أتابكي، المصدر السابق، ص ٨٦.
- ٤٦- جلال نوحى، بررسي تئوريها جامعة شناس انقلاب و ميزان انطباق با انقلاب مشروطيت، دانشكده ادبيات و علوم أنسانی، دانشكاه أصفهان، ١٣٨٠، ص ٧١.
- ٤٧- عبد الله بهرامي، المصدر السابق، ص ١١٣.
- ٤٨- مجد قلي خان، المصدر السابق، ص ٢٤.
- 49- Gilbar Gad , " Demographic Development in late Qajar Persia, "Asian and African studies, vol.11, N.2, 1979, p.130.
- ٥٠- طلال مجذوب، المصدر السابق، ص ٢٣٩.